



تأثرت بانخفاض السوق في يوليو ليتراجع الأداء بين 1.1% و4.4%

«صناديق الاستثمار» في البورصة.. خسائر وتراجعات لافتة

نوع الصندوق	مدير الصندوق	الأداء	
		يوليو 2020	منذ بداية العام
صناديق إسلامية	صندوق الهدى الإسلامي	-	-
	صندوق الفجر الإسلامي	2.33%	14.13%
	صندوق الكويت الاستثماري	2.34%	15.94%
	صندوق المركز الإسلامي	2.97%	16.32%
	صندوق الدرّة الإسلامي	2.59%	17.40%
صناديق تقليدية	صندوق ثروة الإسلامي	4.43%	23.31%
	صندوق الرؤية	-	-
	صندوق الدارج الاستثماري	2.83%	14.23%
	صندوق كامكو المأمون	0.04%	15.69%
	صندوق المركز للاستثمار والتطوير	2.68%	16.77%
	صندوق الساحل	1.53%	17.29%
	صندوق المركز للعوائد الممتازة	2.84%	17.74%
	صندوق كامكو الاستثماري	3.10%	17.99%
	صندوق فرصة المال	3.26%	18.35%
	صندوق وفرّة	2.84%	18.39%
	صندوق الوطني للأسهم الكويتية	4.00%	18.51%
	صندوق كامكو مؤشر السوق الأول	3.14%	19.18%
	صندوق كاب كورب المحلي	1.18%	19.58%
	صندوق الأهلي الكويتي	3.42%	20.30%
	صندوق الوطنية الاستثماري	3.71%	20.65%
صندوق ثروة الاستثماري	1.88%	23.30%	
صندوق الوسم	1.89%	32.64%	



اما الصناديق التقليدية فتصدها من حيث التراجع في الأداء صندوق الوطني للأسهم الكويتية الذي تديره شركة الوطني للاستثمار بانخفاض 4٪، تلاه صندوق الوطنية الاستثمار الذي تديره شركة الاستثمارات الوطنية بانخفاض 3.71٪، ثم صندوق الأهلي الكويتي المدار من قبل شركة أهلي كابيتال للاستثمار بانخفاض 3.42٪، تلاه صندوق كامكو مؤشر السوق الأول الذي تديره شركة كامكو انفيست بانخفاض 3.14٪، وتراجع أداء صندوق كامكو الاستثماري المدار من كامكو انفيست ايضا وذلك بنسبة 3.1٪. في المقابل، شهد أداء صندوق فقط تحقيق عوائد خلال تعاملات يوليو الماضي، وهما صندوق ثروة الاستثمار المدار من قبل شركة ثروة للاستثمار بعائد بلغ 1.88٪، وصندوق كامكو المأمون المدار من قبل شركة كامكو انفيست بعائد استثمار بلغ 0.04٪.

تأثر أداء الصناديق الاستثمارية المحلية خلال تعاملات شهر يوليو الماضي بالتراجع اللافت الذي شهدته البورصة الكويتية خلال الشهر، إذ تراجعت مؤشرات البورصة بشكل جماعي بنسبة 3.4٪ للسوق الأول، و2.5٪ للمؤشر السعري، و3.1٪ للمؤشر العام، وذلك على وقع عمليات بيع واسعة شملت الأسهم القيادية بالسوق الأول وكذلك بعض الأسهم المتوسطة والصغيرة بمؤشر السوق الرئيسي. كما تراجعت القيمة السوقية للبورصة خلال يوليو بنسبة 3.2٪، بخسارة قاربت المليار دينار، جراء انخفاض القيم السعري للأسهم التي تعرضت للبيع خاصة القيادية ذات القيم السعري المرتفعة.

وتأتي تراجعات الصناديق، على الرغم من عودة النشاط الاقتصادي وبتدرج مراحل عودة الحياة لطبيعتها في الكويت، حيث تراوحت خسائر صناديق الاستثمار بشقيها الإسلامي والتقليدي بين 1.1٪ و4.4٪ بنهاية يونيو الماضي، وتصدها صندوق ثروة الإسلامي الذي تديره شركة ثروة للاستثمار، تلاه على مستوى الصناديق الإسلامية صندوق المركز الإسلامي المدار من شركة المركز المالي الكويتي بتراجع خلال يوليو الماضي بلغ 2.97٪، تلاه من حيث تراجع الأداء صندوق الدرّة الإسلامي بانخفاض 2.59٪.

وتأتي تراجعات الصناديق، على الرغم من عودة النشاط الاقتصادي وبتدرج مراحل عودة الحياة لطبيعتها في الكويت، حيث تراوحت خسائر صناديق الاستثمار بشقيها الإسلامي والتقليدي بين 1.1٪ و4.4٪ بنهاية يونيو الماضي، وتصدها صندوق ثروة الإسلامي الذي تديره شركة ثروة للاستثمار، تلاه على مستوى الصناديق الإسلامية صندوق المركز الإسلامي المدار من شركة المركز المالي الكويتي بتراجع خلال يوليو الماضي بلغ 2.97٪، تلاه من حيث تراجع الأداء صندوق الدرّة الإسلامي بانخفاض 2.59٪.

300 مليون دينار منها تحققت في جلسة تعاملات أمس

مليار دينار مكاسب «البورصة» بأسبوع ما بعد العيد

منذ قرابة الشهر، وذلك ببلوغ الكميات 206 ملايين سهم بزيادة 8.8٪ عن مستويات أول من أمس البالغة 193 مليون سهم، وسجلت مؤشرات 7 قطاعات صعودا بصدارة البنوك الذي ارتفع 1.4٪، تلاه قطاع الصناعة بنسبة 0.8٪، ثم الاتصالات بواقع 0.6٪، بينما سجل السلع الاستهلاكية أقل نسبة نمو بنحو 0.05٪. في المقابل، سجلت مؤشرات 4 قطاعات أخرى هبوطا بتصدها قطاع التكنولوجيا بانخفاض نسبته 3.9٪، يليه الخدمات الاستهلاكية بنحو 1.5٪. وارتفعت مؤشرات السوق بشكل جماعي أمس، إذ حقق مؤشر السوق الأول مكاسب بنسبة 1.3٪، بإضافة 74.7 نقطة لمؤشر إلى 5682 نقطة، كما ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0.2٪، بإضافة 8.5 نقاط ليصل إلى 4102 نقطة، وارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 1.03٪، بـ 52.7 نقطة ليصل إلى 5152 نقطة.

الأخيرة، فضلا عن تقبل المتعاملين للنتائج المالية المحققة في النصف الأول من العام الحالي، رغم ما تحمله من انكماش في الأرباح أو الخسائر. وعلى ضوء استمرار استهداف الأسهم القيادية بالسوق الأول ارتفعت السيولة المتدفقة للسوق بنسبة 16٪ في تعاملات أمس لتصل السيولة إلى 44.2 مليون دينار ارتفاعا من 38 مليون دينار أول من أمس، وهي مستويات جيدة مقارنة بفترات سابقة كانت السيولة فيها أقل من 15 مليون دينار. وتركزت السيولة كما هو معتاد في الفترة الحالية أسهم بيتك الذي جاء بالصدارة بواقع 10.9 ملايين دينار، تلاه سهم اهلي متحد بـ 6.6 ملايين دينار، وسهم الوطني بـ 5.4 ملايين دينار، وسهم زين بـ 4.1 ملايين دينار، وسهم اجيليتي بـ 3 ملايين دينار، وتقدر نسبة هذه الأسهم بـ 68٪ من الإجمالي. وشهدت البورصة أمس أكبر حجم تداول

حققت بورصة الكويت مكاسب سوقية لافتة خلال جلسات ما بعد عيد الأضحى، وذلك بإضافة 1,05 مليار دينار للمكاسب السابقة، منها نحو 300 مليون دينار في جلسة تعاملات أمس الايجابية. وأنها البورصة تعاملات أمس والقيمة السوقية عند 29,35 مليار دينار، علما بأنها كانت قبل العيد عند 28,31 مليار دينار، وبذلك تقلصت خسائر القيمة السوقية منذ بداية العام إلى 17٪ بعد أن كانت تجاوزت 26٪ إبان تفشي فيروس كورونا وتحديدا خلال مارس الماضي. وتشهد البورصة حاليا حالة من الاستقرار النسبي بعد مرحلة من التراجع خلال تعاملات يوليو، حيث بدأت البورصة تتعاطى بشكل ايجابي مع عدة معطيات أبرزها ارتفاع أسعار النفط الكويتي بشكل جيد خلال الفترة

«التجارة»: 326 ترخيصاً للشركات عبر «النافذة الواحدة» في يوليو

شركات الأشخاص أصدر منها 285 ترخيصا وهناك 322 قيد الإصدار. وأفادت بأنه تلقى كذلك 163 طلبا لتأسيس شركات حرة متناهية الصغر اعتمد منها 50 طلبا موضحة أنه تم الانتهاء من تأسيس 17 وجار تأسيس 34 كما تلقى 23 طلبا لترخيص شركات حرة متناهية الصغر صدر منها 8 تراخيص و15 قيد الإصدار. وذكرت أنه أصدر 33 ترخيصا للمركبات المتقلة من 63 طلبا معتمدا وما يزال الـ 30 الأخرى قيد الإصدار، مبيّنة أن إجمالي طلبات التأسيس بلغ 156 المعتمد منها 108 والشركات التي تأسست 4.

قالت وزارة التجارة والصناعة الكويتية إنه تم إصدار 326 ترخيصا للشركات عبر مركز الكويت للأعمال «النافذة الواحدة» خلال شهر يوليو الماضي، موضحة أن التراخيص المذكورة شملت 285 ترخيصا لشركات الأشخاص و8 تراخيص لشركات حرة متناهية الصغر و33 للمركبات المتقلة. وأضافت «التجارة» في بيان صحفي، أن «النافذة الواحدة» تلقي 3959 طلبا لتأسيس شركات الأشخاص اعتمد منها 1876 طلبا وتم تأسيس 402 شركة وجار تأسيس 1362 أخرى، مبيّنة أنه تلقى 975 طلبا لترخيص



17.8 مليون دينار في 2017، و12.1 مليون دينار في 2018، و12.3 مليون دينار في 2019، فيما حققت الشركة إيرادات بلغت 46.2 مليون دينار في 2017، و51.2 مليون دينار في 2018، و51.1 مليون دينار في 2019، وبلغت تكاليف التشغيل 14.1 مليون دينار في 2017، و14.2 مليون دينار في 2018، و14.8 مليون دينار في 2019.

أول عملية توزيع أرباح تقوم بها.. وتعلق بالأرباح المرحلة من 2017 إلى 2019

«شمال الزور» توصي بتوزيع 25 فلساً نقداً.. وتعدّ عموميتها عقب الإدراج بالبورصة

الجمعية العامة العادية بعد الإدراج، وأنه بعد الحصول على موافقة الجهات الدائنة، سيتم تضمين توصية مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح ضمن بنود جدول أعمال الاجتماع لبحث التصويت عليها من قبل مساهمي الشركة، وأشارت الشركة إلى أن أبرز أبرز النتائج المالية لـ 3 سنوات، بالفترة من 2017 إلى 2019، جاءت بتحقيق صافي ربح بلغ

مساهمي الشركة، وذلك بعد الحصول على موافقة الجهات الدائنة. وأوضحت الشركة في بيان صحفي، أن هذه أول عملية توزيع أرباح تقوم بها، وهي متعلقة بالأرباح المرحلة من سنة 2017 إلى سنة 2019، مشيرة إلى أنها تستعد حاليا لإدراج أسهمها في بورصة الكويت (السوق الأول) يوم الأحد 16 الجاري، ثم عقد اجتماع

أوصى مجلس إدارة شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه خلال اجتماعه الذي انعقد في 6 الجاري، بتوزيع أرباح نقدية بواقع 25 فلساً للسهم الواحد عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، على أن تندرج التوصية ضمن بنود جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي، ليتم التصويت عليها من قبل

«ميد»: 37٪ ارتفاعاً بترسيات العقود في الشرق الأوسط إلى 4.1 مليارات دولار

الكويت الأخيرة خليجياً بترسيات العقود في يوليو بـ 14 مليون دولار فقط



جائحة كورونا والتقلبات المستمرة في أسعار النفط. وأشارت إلى انه باستثناء الكويت، فإن سلسلة ترسيات العقود في دول مجلس التعاون الخليجي من قبل المؤسسات الحكومية يشير إلى ان الحكومات الخليجية ملتزمة بتطوير قطاع الإسكان على الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جميع المقاولين الفائزين هم شركات محلية، مما يشير إلى أن الحكومات الخليجية ايضا تركز الآن أكثر من أي وقت مضى على أهداف التوطين.

متتابعين في ابريل ومايو الماضيين. وعلى المستوى الخليجي حلت الامارات في المركز الاول بواقع 2,09 مليار دولار، وتلتها قطر والسعودية في المركزين الثاني والثالث بواقع 917 مليون دولار و746 مليون دولار على التوالي، فيما حلت عمان والبحرين في المركزين الرابع والخامس بعقود بلغت قيمتها 259 مليون دولار و40 مليون دولار على التوالي، وسجلت مصر ترسيات عقود بلغت قيمتها 71 مليون دولار خلال الشهر المذكور. وذكرت مجلة ميد ان نشاط ترسيات العقود بدأ التعافي مع استمرار التزام

تراجعت الكويت الي المركز الاخير خليجيا على قائمة مجلة ميد لترسيات العقود في شهر يوليو الماضي، والتي بلغت قيمتها 14 مليون دولار فقط، مسجلة تراجعاً عن المركز الرابع في شهر يونيو التي بلغت قيمة الترسيات فيه 277 مليون دولار، وتراجع بنسبة 94.9٪. وكان أداء الكويت في ترسيات العقود في يونيو قد تحسّن بعد غيابها عن قائمة العقود المنوحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لميناء لشهرين

محمود عيسى